

Distr.: General
30 April 2019
Arabic
Original: English



الدورة الثالثة والسبعون

البند ١٦٣ من جدول الأعمال

تمويل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان

أداء ميزانية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان للفترة من ١ تموز/يوليه
٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ وميزانيتها المقترحة للفترة
من ١ تموز/يوليه ٢٠١٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٠

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

١ ١٣٦ ١٥٧ ١٠٠ دولار	موارد الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ ^(أ)
١ ١١٠ ٣٢١ ٧٠٠ دولار	نفقات الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨
٢٥ ٨٣٥ ٤٠٠ دولار	مبلغ سلطة الالتزام غير المنفق للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨
١ ١٥٠ ٨٩٤ ٠٠٠ دولار	موارد الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ ^(ب)
١ ١٥٠ ٨٩٤ ٠٠٠ دولار	النفقات المتوقعة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ ^(ج)
١ ١٩٧ ٣٣٤ ٣٠٠ دولار	المبلغ الذي يقترح الأمين العام اعتماده للفترة ٢٠١٩/٢٠٢٠
(٤ ٢٨٧ ٠٠٠ دولار)	التعديل الذي أوصت به اللجنة الاستشارية للفترة ٢٠١٩/٢٠٢٠
١ ١٩٣ ٠٤٧ ٣٠٠ دولار	توصية اللجنة الاستشارية للفترة ٢٠١٩/٢٠٢٠
<hr/>	
(أ) تمثل الاعتماد البالغ إجماليه ١ ٠٧١ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار والموارد المأذون بها بموجب سلطة الالتزام البالغة ٦٥ ١٥٧ ١٠٠ دولار.	
(ب) تمثل الاعتماد البالغ إجماليه ١ ١٢٤ ٩٦٠ ٤٠٠ دولار والموارد المأذون بها بموجب سلطة الالتزام البالغة ٢٥ ٩٣٣ ٦٠٠ دولار.	
(ج) تقديرات في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٩.	



أولا - مقدمة

١ - اجتمعت اللجنة الاستشارية، أثناء نظرها في تمويل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، بممثلين عن الأمين العام قدموا لها معلومات إضافية وإيضاحات، اختتموها بردود خطية وردت في ١١ نيسان/أبريل ٢٠١٩. وترد في نهاية هذا التقرير قائمة بالوثائق التي استعرضتها اللجنة والوثائق التي استعانت بها للحصول على معلومات أساسية. ويمكن الاطلاع على تعليقات اللجنة وتوصياتها بشأن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام، بما فيها تلك المتعلقة بنتائج مجلس مراجعي الحسابات وتوصياته بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨، في تقرير اللجنة ذي الصلة (A/73/755).

ثانيا - تقرير أداء الميزانية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨

٢ - اعتمدت الجمعية العامة بموجب قرارها ٣٠٨/٧١ مبلغاً إجماليه ١ ٠٧١ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار (صافيه ١ ٠٥٢ ٦٨٩ ٧٠٠ دولار) للإنفاق على البعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨. وفي وقت لاحق، طلب الأمين العام إلى الجمعية العامة، في مذكرة مؤرخة ١٥ آذار/مارس ٢٠١٨ بشأن ترتيبات تمويل البعثة (A/72/792)، أن تخصص مبلغاً إضافياً إجماليه ١٠٠ ١٥٧ ٦٥ دولار للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ لاستيعاب الاحتياجات من الأفراد العسكريين الإضافيين وتكاليف الموظفين المدنيين الإضافية. وأوصت اللجنة الاستشارية بأن تخصص الجمعية العامة مبلغاً إضافياً قدره ١٠٠ ١٥٧ ٦٥ دولار، يقسم كأصبغة مقررة على الدول الأعضاء (A/72/854، الفقرة ٧). وأذنت الجمعية العامة للأمين العام، في قرارها ٣٠٠/٧٢، بالدخول في التزامات بمبلغ لا يتجاوز ١٠٠ ١٥٧ ٦٥ دولار للإنفاق على البعثة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨، بالإضافة إلى المبلغ الذي سبق اعتماده للفترة ذاتها. ولم يقسم المبلغ ١٠٠ ١٥٧ ٦٥ دولار إلى أنصبغة مقررة على الدول الأعضاء. وبلغ مجموع الموارد المتاحة للبعثة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ مبلغاً قدره ١٠٠ ١٥٧ ١٣٦ دولار، يتألف من الموارد المعتمدة البالغة ١٠٠ ٧١ ٠٠٠ دولار والموارد المأذون بالدخول في التزامات من أجلها والبالغ أقصاها ١٠٠ ١٥٧ ٦٥ دولار.

٣ - وبلغ مجموع نفقات هذه الفترة مبلغاً قدره ١١٠ ٣٢١ ٧٠٠ دولار (صافيه ١٠٨٣ ٥٢٠ ٦٠٠ دولار)، مما يعكس معدل استخدام الموارد بنسبة ٩٧,٧ في المائة. ويمثل الرصيد الحر الناشئ عن ذلك، البالغ إجماليه ٤٠٠ ٨٣٥ ٢٥ دولار، ٢,٣ في المائة من الموارد المتاحة، وهو يعكس الأثر المشترك لما يلي: (أ) انخفاض النفقات عما هو مدرج في الميزانية تحت بند الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة (بمبلغ ٥٠٠ ٧٦٦ ٢٧ دولار، أو بنسبة ٥,٣ في المائة) وتحت بند تكاليف الموظفين المدنيين (بمبلغ ٢ ٤٧٢ ٠٠٠ دولار، أو بنسبة ٠,٩ في المائة)؛ و (ب) ارتفاع النفقات عما هو مدرج في الميزانية تحت بند التكاليف التشغيلية (بمبلغ ٤٠٣ ١٠٠ ٤٠٣ دولار، أو بنسبة ١,٤ في المائة). ويرد تحليل مفصل للفروق في الفرع الرابع من تقرير الأمين العام عن أداء ميزانية البعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ (A/73/652).

٤ - وقد جاء في تقرير أداء الميزانية أن مبلغاً مجموعه ٤٠٤ ٦٠٠ دولار نُقل خلال الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ من المجموعة الأولى، الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة، إلى المجموعة الثالثة، التكاليف

التشغيلية (انظر A/73/652، الفقرة ٥٣). وورد في التقرير كذلك أنه في انتظار الموافقة على الموارد الإضافية المطلوبة الواردة في مذكرة الأمين العام بشأن ترتيبات تمويل البعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ (A/72/792)، نشأت تحت بند التكاليف التشغيلية حاجة إلى مزيد من الموارد للمرافق والبنية التحتية، وذلك أساسا لاقتناء وحدات الاغتسال الجاهزة ومكيفات الهواء اللازمة على وجه الاستعجال لدعم النشر المتوقع للأفراد النظاميين الإضافيين، كجزء من قوة الحماية الإقليمية، وكذلك لاقتناء المعدات اللازمة لتعزيز أمن المباني.

٥ - ويمكن الاطلاع على تعليقات اللجنة الاستشارية على المعلومات الواردة في تقرير الأداء بشأن كل وجه من أوجه الإنفاق، عند الاقتضاء، في مناقشة الميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٠ في الفرع الرابع أدناه.

٦ - وفي سياق نظر اللجنة الاستشارية في تقارير الأمين العام عن تمويل البعثة، كان معروضا على اللجنة أيضا تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن حسابات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة المالية المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ (A/73/5 (Vol. II)).

ثالثا - معلومات عن الأداء في الفترة الحالية

٧ - بخصوص النفقات الحالية والمتوقعة للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩، أُبلغت اللجنة الاستشارية أنه، في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٩، كانت النفقات تبلغ ما إجماليه ٣٠٠ ٦٥٩ ٨٢٠ دولار، وأنه في نهاية الفترة المالية الحالية، سيصل مجموع النفقات المقدرة إلى ٤٠٠ ٩٦٠ ١٢٤ دولار، مما سيمثل استخداما كاملا لاعتمادات الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩.

٨ - وفي رسالة مؤرخة ١٩ آذار/مارس ٢٠١٩ موجهة من المراقب المالي إلى رئيس اللجنة الاستشارية، طلب الأمين العام موافقة اللجنة الاستشارية على الدخول في التزامات بمبلغ لا يتجاوز ٦٠٠ ٩٣٣ ٢٥ دولار للوفاء باحتياجات البعثة الإضافية المتصلة بالعدد الإضافي من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والتكاليف التشغيلية المرتبطة به في الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩. وذكرت الرسالة أن التطورات السياسية خلال الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩، بما في ذلك التوقيع على الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان (اتفاق السلام المنشط) في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ في أديس أبابا، كان لها تأثير إيجابي على قدرة البعثة على تنفيذ ولايتها. ووافقت اللجنة الاستشارية على طلب الأمين العام الدخول في التزامات بمبلغ لا يتجاوز ٦٠٠ ٩٣٣ ٢٥ دولار للوفاء باحتياجات البعثة الإضافية المتصلة بالعدد الإضافي من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والتكاليف التشغيلية المرتبطة به في الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩.

٩ - وُودت اللجنة الاستشارية بمعلومات عن حالة شغل وظائف الأفراد النظاميين والموظفين المدنيين في البعثة، التي كانت، في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٩، كالتالي:

الفئة	بما/المعتمدة للفترة ٢٠١٩/٢٠١٨ ^(١)	الوظائف المشغولة	معدل الشواغر (نسبة مئوية)
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة			
المراقبون العسكريون	٢٤٢	٢٢٠	٩,١
أفراد الوحدات العسكرية	١٦٧٥٨	١٤٦٩١	١٢,٣
أفراد شرطة الأمم المتحدة	٧٠٣	٦٣٨	٩,٢
أفراد وحدات الشرطة المشكّلة	١٣٢٠	١١٤٨	١٣,٠
الموظفون المدنيون			
الوظائف			
الموظفون الدوليون	٩١٩	٨٧٢	٥,١
الموظفون الوطنيون	١٥٧	١٥٠	٤,٥
الموظفون الوطنيون من الفئة الفنية	١٢٦٩	١٢٢١	٣,٨
الموظفون الوطنيون من فئة الخدمات العامة	٣٢	٣١	٣,١
المساعدة المؤقتة العامة	١٠	٩	١٠,٠
الموظفون الدوليون	٤٣٩	٣٩٦	٩,٨
الموظفون الوطنيون من الفئة الفنية	٣	٣	-
متطوعو الأمم المتحدة	٧٨	٦٤	١٧,٩
الدوليون			
الوطنيون			
الأفراد المقدمون من الحكومات			

(أ) تمثل أعلى قوام مأذون به للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة وعدد الوظائف المعتمدة للموظفين المدنيين.

١٠ - وأبلغت اللجنة الاستشارية أنه في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ كان قد جرى تسوية المطالبات المتعلقة بسداد تكاليف القوات والمقدمة حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، ليتبقى بذلك رصيد غير مسدد قدره ٦٥ ٤٩٦ ٠٠٠ دولار. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، كان قد جرى التصديق على المعدات المملوكة للوحدات وسداد تكاليفها حتى حزيران/يونيه ٢٠١٨، ليتبقى بذلك رصيد غير مسدد قدره ١٢٧ ٣٠١ ٠٠٠ دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. وفيما يتعلق بتعويضات الوفاة والعجز، فإنه في تاريخ في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٩ كان قد سُدد مبلغ ١ ٦٧١ ٠٠٠ دولار لتسوية ٤٩ مطالبة منذ إنشاء البعثة، وكانت توجد ٨ مطالبات قيد التسوية. وتثق اللجنة الاستشارية في أن المطالبات الموجودة قيد الانتظار ستسوى على وجه السرعة.

١١ - وأبلغت اللجنة الاستشارية أيضا بأن مجموع المبالغ التي قُسمت على الدول الأعضاء كأصبه مقرر لتغطية تكاليف البعثة منذ إنشائها قد بلغ، حتى ١٣ آذار/مارس ٢٠١٩، ما قدره ٧ ٦٧٦ ٣٢٠ ٠٠٠ دولار. وبلغ مجموع المدفوعات المقبوضة حتى التاريخ نفسه ٧ ٤٦٧ ٢٨٣ ٠٠٠ دولار، ويتبقى بذلك رصيد غير مسدد قدره ٢٠٩ ٠٣٧ ٠٠٠ دولار. وأبلغت اللجنة الاستشارية كذلك أنه حتى ١١ آذار/مارس ٢٠١٩، بلغت الموارد النقدية المتاحة للبعثة

٠٠٠ ١٧٤ ٧٠ دولار، وهي غير كافية لتغطية احتياطي التشغيل لمدة ثلاثة أشهر وقدره ٠٠٠ ٨١٢ ١٨٨ دولار (باستثناء المبالغ المخصصة لرد التكاليف التي تكبدتها البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة). وتشير اللجنة إلى أن الجمعية العامة حثت مرارا جميع الدول الأعضاء على الوفاء بالتزاماتها المالية في حينها وبالكامل ودون شروط، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة.

رابعا - الميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٠

ألف - الولاية وافتراضات التخطيط

١٢ - أنشأ مجلس الأمن ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان بموجب قراره ١٩٩٦ (٢٠١١). وأقر المجلس أحدث تمديد لولاية البعثة، حتى ١٥ آذار/مارس ٢٠٢٠، في قراره ٢٤٥٩ (٢٠١٩).

١٣ - وترد معلومات عن افتراضات التخطيط ومبادرات دعم البعثة للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٠ في تقرير الأمين العام عن الميزانية المقترحة للبعثة للفترة ٢٠١٩/٢٠٢٠ (A/73/769، الفقرات ٦-٣٦). ويذكر التقرير أن البعثة ستواصل تنفيذ الركائز الأربع لولايتها^(١)، وأنه إذا كان من الممكن توقع التأخر عن المواعيد المقررة وتفويت بعضها، فإن التقدم المستمر في تنفيذ اتفاق السلام المنشط من المرجح أن يؤدي إلى توقعات بزيادة الدعم الذي تقدمه البعثة. وفضلا عن ذلك وبصرف النظر عن اتجاهات التنفيذ المتعلقة بالمعايير المتفق عليها أثناء الفترة السابقة للمرحلة الانتقالية، ستظل الحالة الأمنية هشة ولا يمكن التنبؤ بها. وأفاد التقرير أيضا أن الأزمة الإنسانية الراهنة، ولا سيما انعدام الأمن الغذائي والتشريد ومحدودية فرص الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية، ستظل تعوق جهود البعثة لدعم العودة الآمنة والطوعية والكرامة للمشردين داخليا واللاجئين وإعادة إدماجهم. ويذكر التقرير أن وتيرة نشر الأفراد النظاميين قد تسارعت منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، لتسجل بذلك زيادة بأكثر من ١ ٨٠٠ من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة خلال فترة الاثني عشر شهراً المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، وأن البعثة ستواصل نشر الأفراد بغرض بلوغ الحد الأقصى لعدد الأفراد العسكريين وهو ١٧ ٠٠٠ فرد ولعدد أفراد الشرطة وهو ٢ ١٠١ فرد (بمن فيهم موظفو شؤون السجن) وفقا لما أذن به مجلس الأمن.

١٤ - وفي مجال الدعم، يشير الأمين العام إلى أنه من الضروري القيام تدريجياً باستبدال معدات رئيسية مثل المرافق الجاهزة، والمولدات، ومحطات معالجة المياه ومحطات معالجة مياه الصرف، والمركبات ومعدات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وذلك من أجل توفير خدمات الإقامة وخدمات الدعم المعيشي للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين. وتشمل الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٩/٢٠٢٠ اعتمادات للمشاريع الخمسة التالية التي تبلغ تكلفتها التقديرية مليون دولار أو أكثر، وهي: (أ) استبدال وحدات الاغتسال المخصصة للأفراد النظاميين الذي يشكل المرحلة الأولى لمشروع متعدد السنوات (بقيمة ٢,٤ مليون دولار)؛ و (ب) استبدال محطات متعددة من مولدات الطاقة الكهربائية بمحطة واحدة مدمجة لتوليد الطاقة الكهربائية في دار الأمم المتحدة ومجمع البعثة في تومبنيق، الذي يمثل السنة الأولى من مشروع متعدد السنوات (بقيمة ١,٨ مليون دولار)؛ و (ج) مواصلة أعمال التشييد المتعددة السنوات

(١) أي: (أ) حماية المدنيين؛ و (ب) تهيئة الظروف المواتية لإيصال المساعدات الإنسانية؛ و (ج) رصد حقوق الانسان والتحقيق فيها؛ و (د) دعم تنفيذ الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان ودعم عملية السلام.

لخط أنابيب مياه دار الأمم المتحدة (١,٧ مليون دولار)؛ و (د) تشييد ساحة مُرابضة وتحميل للطائرات العمودية من طراز Mi-26 التي تقوم بإيصال المستلزمات والإمدادات اللوجستية إلى مواقع أخرى تابعة للبعثة (١,٥ مليون دولار)؛ و (هـ) استبدال المطابخ في المعسكرات المخصصة للأفراد النظاميين كي تمثل لمعايير السلامة من الحرائق، في إطار مشروع متعدد السنوات (١,٣ مليون دولار). وتعتمد البعثة أيضاً تنفيذ مجموعة من المشاريع كجزء من مبادراتها البيئية (انظر A/73/774، الفقرة ٣٦؛ انظر أيضاً الفقرات ٤٢-٤٤ أدناه).

١٥ - وجاء في التقرير أيضاً أن البعثة تقترح، بعد أن استعرضت قوامها من الموظفين المدنيين، إعادة تنظيم مهام الدعم فيها، بما يشمل: (أ) حل قسم الخدمات العامة ونقل ٥٢ وظيفة (٢ ف-٤، و ٣ ف-٣، و ١٠ من فئة الخدمة الميدانية، ووظيفة واحدة لموظف وطني من الفئة الفنية، و ٢٢ وظيفة لموظف وطني من فئة الخدمات العامة، و ١٤ وظيفة لمتطوعي الأمم المتحدة الدوليين) من ذلك القسم وإعادة نديها إلى قسم المسؤول الإداري الولائي لشؤون العمليات وقسم إدارة المستودعات والسلع الأساسية وقسم الهندسة، وإلى وحدة إدارة أماكن الإقامة المقترح إنشاؤها؛ و (ب) إعادة تنظيم وحدة رعاية الموظفين وثمان من وظائفها (١ ف-٤، و ١ ف-٣، ووظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية، ووظيفتان من فئة الخدمات العامة الوطنية، و ٣ وظائف دولية لمتطوعي الأمم المتحدة) بحيث تخضع للإشراف المباشر لمكتب مدير دعم البعثة؛ و (ج) إعادة تنظيم وحدة البريد، بما في ذلك وظائفها الأربع (فئة الخدمات العامة الوطنية)، بحيث تتبع وحدة إدارة المعلومات في قسم تحليل الأعمال والامتثال، واقتراح إلغاء وظيفة واحدة برتبة ف-٥؛ و (د) إعادة تنظيم وحدة الاقتناء وطلبات التوريد ووظائفها الثماني (١ ف-٤، و ١ ف-٣، و ٤ وظائف من فئة الخدمة الميدانية، ووظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة الوطنية، ووظيفة دولية واحدة لمتطوعي الأمم المتحدة) بحيث تخضع لإشراف قسم إدارة الممتلكات والمخزون. ويبين الشكل الوارد في الفقرة ٦١ من وثيقة الميزانية (A/73/769) التغييرات المقترحة على المكاتب ضمن عنصر الدعم. وترى اللجنة الاستشارية أنه بعد الانتهاء من عمليات إعادة الهيكلة الجارية، هناك حاجة إلى فترة للاستقرار وإجراء تقييم لفعالية الهياكل التي أعيد تنظيمها. وتقدّم اللجنة الاستشارية مزيداً من التعليقات عن هذه المسألة في تقريرها عن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام.

باء - الاحتياجات من الموارد

١٦ - تبلغ الميزانية المقترحة للبعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٠ ما إجماليه ٣٠٠ ٣٣٤ ١٩٧ دولار (صافيه ٦٠٠ ٣٦٢ ١٧٢ دولار)، وهو ما يمثل زيادة قدرها ٩٠٠ ٣٧٣ ٧٢ دولار ونسبتها ٦,٤ في المائة، بالقيمة الإجمالية، مقارنة بالمبلغ المعتمد للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ وقدره ٤٠٠ ٩٦٠ ١٢٤ دولار^(٢). ويشمل هذا المبلغ الزيادات المقترحة تحت بند الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة (٣٠٠ ٩٥٩ ٣٤٠ دولار أو ٦,٦ في المائة)، والأفراد المدنيين (٣٠٠ ٠٦٣ ١٦٠ دولار أو ٥,٨ في المائة) والتكاليف التشغيلية (٣٠٠ ٣٥١ ٢١٠ دولار

(٢) لا يشمل الموارد الإضافية البالغة ٦٠٠ ٩٣٣ ٢٥ دولار التي أذنت بها اللجنة الاستشارية بموجب سلطة الالتزام للفترة ٢٠١٩/٢٠١٨ (انظر الفقرة ٨ أعلاه).

أو ٦,٧ في المائة). وترد في الفرعين الثاني والثالث من وثيقة الميزانية (A/73/769) معلومات مفصلة عن الموارد المالية المقترحة وتحليل للفروق.

١ - الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة

الفئة	العدد المأذون به في الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ ^(١)	العدد المقترح للفترة ٢٠٢٠/٢٠١٩ الفرق
المراقبون العسكريون	٢٤٢	٢٤٢ -
أفراد الوحدات العسكرية	١٦٧٥٨	١٦٧٥٨ -
أفراد شرطة الأمم المتحدة	٧٠٣	٧٠٣ -
أفراد وحدات الشرطة المشكّلة	١٣٢٠	١٣٢٠ -

(أ) تمثل أعلى مستوى للقوام المأذون به.

١٧ - وتبلغ الموارد المقترحة للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة للفترة ٢٠٢٠/٢٠١٩ ما مقداره ٢٠٠ ٣٦٧ ٥٦٧ دولار، وهو ما يمثل زيادة قدرها ٣٠٠ ٩٥٩ ٣٤٠ دولار أو ٦,٦ في المائة، مقارنةً باعتمادات الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩. وكما هو مبين في وثيقة الميزانية (A/73/769)، تعزى الزيادة في الاحتياجات في المقام الأول إلى نشر عدد أكبر من الأفراد وتطبيق معدلات شغور أقل، بما في ذلك: (أ) بالنسبة للمراقبين العسكريين، نشر قوام متوسطه ٢١٩ مراقبا عسكريا على مدى العام، بما يشمل معدل شغور قدره ٩,٥ في المائة، مقارنة بقوام متوسطه ١٩٤ مراقبا عسكريا، بما يشمل معدل شغور قدره ٢٠ في المائة في الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩؛ و (ب) بالنسبة للوحدات العسكرية، نشر قوام متوسطه ١٤ ٩٩٨ من أفراد الوحدات، بما يشمل معدل شغور قدره ١٠,٥ في المائة، مقارنة بقوام متوسطه ١٣ ٨٢٥ من أفراد الوحدات العسكرية في الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩، وكذلك نشر كتائب إضافية كجزء من قوة الحماية الإقليمية؛ و (ج) بالنسبة لأفراد شرطة الأمم المتحدة، نشر قوام متوسطه ٦٥٤ من أفراد شرطة الأمم المتحدة، مقارنة بقوام متوسطه ٦١٢ من أفراد شرطة الأمم المتحدة في الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩، بما يشمل معدل شغور قدره ١٣ في المائة؛ و (د) بالنسبة لأفراد وحدات الشرطة المشكّلة، نشر قوام متوسطه ١ ١٤٨ من أفراد وحدات الشرطة المشكّلة، بما يشمل معدل شغور قدره ١٣ في المائة، مقارنة بقوام متوسطه ١ ٠٩٦ من أفراد وحدات الشرطة المشكّلة في الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩.

١٨ - وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترحات الأمين العام المتصلة بالأفراد العسكريين وأفراد الشرطة.

٢ - الموظفون المدنيون

الفئة	العدد المأذون به في الفترة ٢٠١٩/٢٠٢٠ الفرق	العدد المقترح للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩	الوظائف
			الوظائف
	٣٣	٩٥٢	الموظفون الدوليون
	١٠	١ ٤٣٦	الموظفون الوطنيون ^(١)
	(٤٢)	صفر	الوظائف المؤقتة^(١)
			الموظفون الدوليون
			متطوعو الأمم المتحدة
	٥	٤٤٧	متطوعو الأمم المتحدة الدوليون
	-	٧٨	الأفراد المقدمون من الحكومات
	(٦)	٢ ٩١٣	المجموع

(١) تشمل وظائف هذه الفئة الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة.

١٩ - وتبلغ الموارد المقترحة للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة للفترة ٢٠٢٠/٢٠١٩ ما قدره ٩٠٠ ٠٩١ ٢٩١ دولار، وهو ما يمثل زيادة قدرها ٣٠٠ ٠٦٣ ١٦ دولار، أو ٥,٨ في المائة، مقارنةً باعتمادات الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩. وهذه الزيادة هي نتاج لزيادة الاحتياجات تحت: (أ) الموظفين الدوليين (٦٠٠ ٩٣٥ ١٣ دولار أو بنسبة ٧,٥ في المائة) بسبب الزيادة في مضاعف تسوية مقر العمل من ٤٧,٨ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ إلى ٥٢,٨ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، والتحويل المقترح لـ ٣٢ وظيفة مؤقتة، وتطبيق معدل شغور أقل قدره ٧ في المائة، بدلاً من معدل ٩ في المائة المطبق في الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩؛ و (ب) الموظفين الوطنيين (٥٠٠ ٨٤٤ ٦ دولار أو بنسبة ١١,٨ في المائة)، ويعزى ذلك أساساً إلى الزيادة في أحدث جداول مرتبات الموظفين المحليين في جنوب السودان وأوغندا، واقتراح تحويل ١٠ وظائف مؤقتة من الفئة الفنية الوطنية إلى وظائف ثابتة في مركز التحليل المشترك للبعثة بالإضافة إلى تطبيق معدل شغور أقل بنسبة ٥ في المائة على الموظفين الفنيين الوطنيين مقارنة بنسبة ٨ في المائة في الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩؛ و (ج) متطوعي الأمم المتحدة (٢٠٠ ٥٩٢ دولار أو بنسبة ٢,٧ في المائة) تعزى أساساً إلى اقتراح إنشاء خمس وظائف لمتطوعي الأمم المتحدة في قسم الهندسة وإدراج اعتمادات مدفوعات الرفاه لجميع متطوعي الأمم المتحدة المكلفين بالعمل في جنوب السودان.

التوصيات المتعلقة بالوظائف والوظائف المؤقتة

٢٠ - يُقترح ما مجموعه ٢ ٩١٣ من الوظائف والوظائف المؤقتة للموظفين المدنيين للفترة ٢٠٢٠/٢٠١٩ ويشمل هذا العدد ٩٥٢ وظيفة دولية و ١ ٤٣٦ وظيفة لموظفين وطنيين، و ٤٤٧ وظيفة مؤقتة لمتطوعي الأمم المتحدة، و ٧٨ وظائف مؤقتة لأفراد مقدمين من الحكومات. وتعكس التغييرات المقترحة في ملاك الموظفين زيادة صافية قدرها ٦ وظائف ووظائف مؤقتة، بما في ذلك إنشاء ٧ وظائف، وإلغاء وظيفة واحدة، وتحويل ٤٢ وظيفة مؤقتة من فئة الخدمات العامة، وإعادة تصنيف وظيفة واحدة من الرتبة ف-٢ إلى الرتبة ف-٣، وإعادة تصنيف/إلغاء وظيفة واحدة

من الوظائف الوطنية من فئة الخدمات العامة إلى فئة الوظائف الفنية الوطنية، وإعادة ندب ٦٤ وظيفة، ونقل ١٣ وظيفة، وإعادة تنظيم ٢٠ وظيفة.

الإشياء

٢١ - يُقترح إنشاء ما مجموعه سبع وظائف، على النحو التالي:

(أ) يُقترح إنشاء وظيفة واحدة لمدافع عن حقوق الضحايا في الميدان (ف-٥) في فريق السلوك والانضباط (A/73/769، الفقرة ٤٨) تمشيا مع ما جاء في تقرير الأمين العام عن "التدابير الخاصة للحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين: نهج جديد" (A/71/818 و A/71/818/Corr.1). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية أنه في الفترات السابقة، عملت مديرة دعم البعثة، بوصفها أقدم كبيرات موظفي البعثة، على أساس مخصص كمدافعة عن حقوق الضحايا في الميدان. وعلى الرغم من أن هذا الترتيب كان مقبولاً في المراحل المبكرة نسبياً من برنامج الدفاع عن حقوق الضحايا، لم يعد من المناسب لمديرة دعم البعثة أن تواصل القيام بهذه المهام بالنظر إلى نطاق مسؤوليتها الكبير بدونها وزيادة مستويات السلطة المفوضة إليها.

(ب) يُقترح إنشاء وظيفة واحدة لرئيس وحدة (ف-٤) لرئاسة الوحدة الجديدة لإدارة أماكن الإقامة التي ستكون مسؤولة عن الإدارة الشاملة لأماكن الإقامة في البعثة، بما في ذلك تخصيص أماكن الإقامة وتبعتها، وإدارة خصومات الإيجار ومتابعة المبالغ المستردة (A/73/769، الفقرة ٧٩).

(ج) تُقترح خمس وظائف مؤقتة لمتطوعي الأمم المتحدة في قسم الهندسة (المرجع نفسه، الفقرة ٨٤) على النحو التالي:

'١' وظيفة مؤقتة واحدة لتقني مولدات في قاعدة البعثة في بانتيو من أجل توفير قدرة مخصصة لتزويد نظم الكهرباء والإضاءة الأمنية في المنطقة المحيطة إلى معسكر البعثة وموقع حماية المدنيين التابع لها؛

'٢' وظيفتان مؤقتتان لمهندس مياه ومرافق صحية، واحدة في بور وواحدة في جوبا، لضمان استمرار توافر المياه النظيفة لموظفي البعثة والتخلص الآمن من مياه الصرف، من خلال صيانة وإدارة محطات معالجة المياه ومحطات معالجة مياه الصرف؛

'٣' وظيفة مؤقتة واحدة لتقني تدفئة وتهوية وتكييف هواء في جوبا لتوفير قدرة مخصصة في تشغيل وصيانة معدات التدفئة والتهوية وتكييف الهواء في البعثة؛

'٤' وظيفة مؤقتة واحدة لمساعد إداري لتوفير قدرة إضافية على تولى شؤون الموارد البشرية والمتطلبات الإدارية للقسم فيما يتعلق بتعيين الموظفين وتمديد العقود، ومراقبة الحضور، وتقديم المساعدة في إدارة جداول الموظفين وإدارة السجلات.

٢٢ - واللجنة الاستشارية غير مقتنعة بالحاجة إلى قدرات إضافية للمهام الإدارية في قسم الهندسة (انظر الفقرة ٢١ (ج) '٤' أعلاه). وبالنظر إلى القدرة الحالية للقسم، الذي يضم قواماً من الوظائف قدره ٣٠٨ وظائف، بما في ذلك ١٣٣ وظيفة مؤقتة لمتطوعي الأمم المتحدة (انظر A/73/769،

المرفق الثاني - باء)، توصي اللجنة الاستشارية بعدم الموافقة على الوظيفة المؤقتة المقترحة لمساعد إداري (من متطوعي الأمم المتحدة). وينبغي تعديل أي تكاليف تشغيلية ذات صلة حسب الاقتضاء.

التحويل

٢٣ - يقترح تحويل ما مجموعه ٤٢ من وظائف المساعدة المؤقتة، على النحو التالي:

(أ) يُقترح تحويل ١٠ وظائف مؤقتة لمحلل معلومات معاون (موظف فني وطني) إلى وظائف في مركز التحليل المشترك للبعثة. ويوجد في كل مكتب ميداني وظيفة مؤقتة واحدة (A/73/769، الفقرة ٥١).

(ب) يُقترح تحويل ٣٢ وظيفة من وظائف المساعدة المؤقتة في قسم الأمن والسلامة إلى وظائف (ثابتة)، وهي تتألف من أربع وظائف مؤقتة لمنسق شؤون أمنية (ف-٣) ووظيفة مؤقتة واحدة لموظف لشؤون السلامة من الحرائق (ف-٣) و ٢٧ وظيفة مؤقتة لموظف أمن (الخدمة الميدانية) (المرجع نفسه، الفقرة ٨٨). وقد جاء في وثيقة الميزانية أن هذه الوظائف المؤقتة قد أنشئت في البداية على أساس مؤقت لأنه لم يكن من المتوقع أن يتطور الوضع الأمني في مواقع حماية المدنيين إلى أن يصبح مصدر احتياج مستمر. إلا أنه في ضوء الوضع الأمني السائد على الأرض، هناك حاجة مستمرة لتعزيز العمليات الأمنية وخدمات السلامة من الحرائق في مواقع حماية المدنيين التابعة للبعثة، وما زال من الضروري توفير الأمن باستمرار للأمم المتحدة والجهات الشريكة لها من المنظمات غير الحكومية الدولية العاملة في مواقع حماية المدنيين وللإشراف على حراس الأمن المعيّنين محلياً والمكلفين بنقاط مراقبة الدخول.

٢٤ - وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية أن الوظائف المؤقتة العشر لمحلل معلومات معاون (موظف فني وطني) قد شغلت لمدة عامين وأن معظم وظائف المساعدة المؤقتة في قسم الأمن والسلامة البالغ عددها ٣٢ وظيفة لم تشغل لمدة ثلاث سنوات أو أقل من ذلك. وترى اللجنة الاستشارية أن التحويل المقترح لـ ٤٢ وظيفة مؤقتة إلى وظائف (ثابتة) سابق لأوانه، وبالتالي توصي بعدم الموافقة على مقترحات الأمين العام.

الإلغاء

٢٥ - يُقترح إلغاء وظيفة رئيس قسم (ف-٥)، خاصة برئيس قسم الخدمات العامة، بالنظر إلى حل القسم (A/73/769، الفقرة ٧٧).

إعادة التصنيف

٢٦ - يقترح إعادة تصنيف وظيفتين (ثابتتين) على النحو التالي:

(أ) يُقترح إعادة تصنيف وظيفة واحدة لموظف معاون معني بالسلوك والانضباط (ف-٢) إلى وظيفة لموظف معني بالسلوك والانضباط (ف-٣) في وحدة إدارة الحالات داخل فريق السلوك والانضباط، وهي مسؤولة عن تلقي وتقييم الادعاءات وتبليغ وإحالة الحالات على النحو الواجب إلى هيئات التحقيق المناسبة والتوصية بالإجراءات المناسبة (المرجع نفسه، الفقرة ٤٧). وقد جاء في وثيقة الميزانية أنه يتعين على شاغل الوظيفة أن يكون لديه مستوى أقوى من الدراية الفنية والخبرة لتحسين جودة استجابة البعثة، وأن يقدم المشورة والتوصية بمسارات عمل لمعالجة حالات سوء السلوك، التي تخضع للمراجعة والطعن من قبل نظام إقامة العدل.

(ب) يُقترح إعادة تصنيف وظيفة واحدة لمساعد فريق (من فئة الخدمات العامة الوطنية) إلى وظيفة موظف لشؤون سيادة القانون (موظف فني وطني) في فريق الإصلاح القانوني (المرجع نفسه، الفقرة ٥٧). وقد ذُكر في وثيقة الميزانية أن إعادة التصنيف هذه تشكل إلغاءً مقترحاً لوظيفة وطنية في فئة الخدمات العامة وإنشاءً مقترحاً لوظيفة برتبة موظف فني وطني. وسيقدم الموظف الوطني لشؤون سيادة القانون الخبرة الفنية في قانون جنوب السودان مما سيساعد في صياغة التشريعات والسياسات، وسيساهم أيضاً في تطوير المناهج والتدريب والمبادئ التوجيهية للجهات الفاعلة في قطاع العدالة.

معدلات الشغور والوظائف الشاغرة

٢٧ - يقدم الجدول أدناه موجزاً لمعدلات الشغور بالنسبة للموظفين المدنيين، بما يشمل العناصر التالية:

(أ) بالنسبة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨، متوسط معدل الشغور المدرج في الميزانية ومتوسط المعدل الفعلي؛ و (ب) المعدل المدرج في الميزانية للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩، ومتوسط المعدلات الفعلية لفترة الأشهر الثمانية الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٩، والمعدل الفعلي في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٩؛ و (ج) عامل الشغور المطبق في تقدير الاحتياجات للفترة ٢٠١٩/٢٠٢٠. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن معدلات الشغور المقترحة للفترة ٢٠١٩/٢٠٢٠، هي: (أ) بالنسبة للموظفين الدوليين، أعلى من كل من المتوسط الفعلي لمعدل الشغور ومعدل الشغور الفعلي في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٩؛ و (ب) بالنسبة للموظفين الفنيين الوطنيين، أعلى من كل من المتوسط الفعلي لمعدل الشغور ومعدل الشغور الفعلي في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٩؛ و (ج) بالنسبة للموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة، أعلى من كل من المتوسط الفعلي لمعدل الشغور ومعدل الشغور الفعلي في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٩؛ و (د) بالنسبة لمتطوعي الأمم المتحدة، أدنى من متوسط معدل الشغور الفعلي، لكن أعلى من معدل الشغور الفعلي في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٩؛ و (هـ) بالنسبة للأفراد المقدمين من الحكومات، أدنى من كل من المتوسط الفعلي لمعدل الشغور ومعدل الشغور الفعلي في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٩.

الأمم المتحدة القطري والفريق القطري للعمل الإنساني والجهات الشريكة الأخرى لتعزيز التعاون وتكامل الأنشطة في جميع أنحاء البلد (A/73/769، الفقرة ٤١). وتورد اللجنة الاستشارية مناقشةً إضافية للبعثات التي يعمل فيها نائب الممثل الخاص للأمين العام باعتباره أيضا الممثل المقيم في تقريرها الذي يتناول المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام (A/73/755).

٣١ - وتوصي اللجنة الاستشارية، دون إخلال بتوصياتها الواردة في الفقرتين ٢٢ و ٢٤ أعلاه، بالموافقة على مقترحات الأمين العام المتعلقة بالموظفين المدنيين.

٣ - التكاليف التشغيلية

(بدولارات الولايات المتحدة)

المخصصة للفترة المقترحة للفترة الفرق		
٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠١٩/٢٠١٨	
٢١ ٣٥١ ٣٠٠	٣٣٨ ٨٧٥ ٢٠٠	٣١٧ ٥٢٣ ٩٠٠
		التكاليف التشغيلية

٣٢ - تبلغ الموارد المقترحة للتكاليف التشغيلية للفترة ٢٠٢٠/٢٠١٩ ما قدره ٢٠٠ ٨٧٥ ٣٣٨ دولار، وهو ما يمثل زيادة قدرها ٣٠٠ ٣٥١ ٢١ دولار، أو ٦,٧ في المائة، مقارنة باعتمادات الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩.

٣٣ - وقد جاء في وثيقة الميزانية أن الزيادة تعزى في المقام الأول إلى زيادة الاحتياجات تحت بند المرافق والبنية التحتية (بمبلغ ٦٠٠ ٦٩٨ ٢٥ دولار أو ٣٠ في المائة) لاستيعاب زيادة نشر الأفراد النظاميين والمدنيين (A/73/769، الفقرة ١١٨). ويشمل ذلك، في جملة أمور، موارد أكبر من أجل (أ) اقتناء مرافق جاهزة، والإقامة ومعدات التبريد، والمولدات والمعدات الكهربائية، واللوازم الهندسية، ومعالجة المياه ومعدات توزيع الوقود، والأثاث والمعدات المكتبية، ومعدات السلامة والأمن وقطع الغيار اللوازم؛ و (ب) التشييد والتعديلات والتجديدات وأعمال الصيانة الرئيسية؛ و (ج) الوقود والزيوت ومواد التشحيم، بسبب ارتفاع تكلفة الوحدة المتوقعة بمبلغ ١,٠٩ دولار للتر الواحد للوقود، مقارنة بتكلفة الوحدة في الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ وقدرها ١,٠١ دولار لكل لتر، وتوقع الاحتياج إلى كمية أكبر من الوقود قدرها ٣٠٠,٤ مليون لتر، بالمقارنة مع كميته البالغة ٢٩,١ مليون لتر في الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩؛ و (د) مواد البناء ولوازم الدفاع؛ و (هـ) الخدمات الأمنية، بسبب تزايد الحاجة إلى خدمات الحراسة.

٣٤ - وتُقدَّر أيضا زيادات تحت البنود: (أ) النقل البري (٣ ٣٧٦ ٩٠٠ دولار أو ٣٥,٢ في المائة)، تعود إلى استبدال ١٧٦ مركبة انتهى عمرها المفيد اقتصاديا من مركبات الركاب الخفيفة والمركبات ذات الأغراض الخاصة البالغة عددها ٥٨٥ مركبة (انظر الفقرتين ٣٨ و ٣٩ أدناه) بالإضافة إلى زيادة الاحتياجات من الوقود والزيوت ومواد التشحيم بسبب الزيادة في تكلفة الوحدة لكل لتر من الوقود من ٠,٩٨ دولار في الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ إلى ١,٠٥ دولار، فضلا عن زيادة الكمية المتوقعة الاحتياج إليها من الوقود من ٣,٥ مليون لتر في الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ إلى ٤,١ مليون لتر في الفترة ٢٠١٩/٢٠٢٠ (A/73/769، الفقرة ١١٩)؛ و (ب) الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (١ ٢٧١ ٠٠٠ دولار أو ٤,٣ في المائة)، تعزى إلى ارتفاع معدل استخدام كل مستعمل لخدمات الدعم المركزية، وارتفاع تكاليف صيانة تكنولوجيا السواتل ورصدها، وزيادة حصة البعثة من أنشطة الدعم المتعلقة بالتوسعة ٢ لنظام

أوموجا (المرجع نفسه، الفقرة ١٢٢)؛ و (ج) العمليات البحرية (١٠٠ ٥٠٤ ١ دولار)، تعزى أساساً إلى التكاليف المتوقعة المتعلقة بالحاويات البحرية اللازمة للشحن (المرجع نفسه، الفقرة ١٢١).

٣٥ - ويشار إلى أن الزيادة في الاحتياجات تحت بند المرافق والبنية التحتية والنقل البري والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والعمليات البحرية سيقابلها جزئياً تخفيض قدره ١٠ ٩٦٩ ٨٠٠ دولار (٨,٥ في المائة) تحت بند العمليات الجوية، يعزى إلى استبعاد طائرتين عموديتين من طراز Mi-35 وطائرة عمودية من طراز Mi-17 واحتياجاتها من الوقود، فضلاً عن انخفاض الاحتياجات المتعلقة بالطائرات ذات الأجنحة الثابتة، بسبب انخفاض ساعات الطيران المتوقعة وتغير الأسعار التعاقدية (المرجع نفسه، الفقرة ١٢٠).

٣٦ - وقد زُودت اللجنة الاستشارية بمعلومات تكميلية تبين تفاصيل بحسب أوجه الإنفاق تتعلق بما يلي: (أ) الموارد المعتمدة للفترتين ٢٠١٧/٢٠١٨ و ٢٠١٨/٢٠١٩؛ و (ب) النفقات الفعلية للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨؛ و (ج) النفقات الفعلية في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٩، والاحتياجات المقدرة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩؛ و (د) الموارد المقترحة للفترة ٢٠٢٠/٢٠١٩. وبالنسبة لعدد كبير من أوجه إنفاق، تبين المعلومات المقدمة أنه على الرغم من النقص الكبير في الإنفاق المسجل في الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ والأشهر الثمانية الأولى من الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ (من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٩)، لا تزال الموارد للفترة ٢٠٢٠/٢٠١٩ تُقترح بالمستويات المعتمدة للفترات السابقة، بل وبمستويات أعلى مما سبق اعتماده في بعض الحالات. وبينما تدرك اللجنة الاستشارية الحاجة إلى موارد إضافية ناشئة عن زيادة مستوى نشر الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين، فإنها ترى أن تخطيط مشاريع البناء والمشاريع الأخرى ينبغي أن يستند إلى افتراضات واقعية تراعي حالات التأخير المتوقعة وغيرها الصعوبات، مع أخذ التجارب السابقة بعين الاعتبار. وترى اللجنة الاستشارية أن الاحتياجات المتوقعة من الموارد للفترة ٢٠٢٠/٢٠١٩ فيما يتعلق بعدة وجوه للإنفاق قد تكون مفرطة في التفاؤل، بما في ذلك ما يتعلق بجملة أمور منها الخبراء الاستشاريون؛ والسفر في مهام رسمية؛ واقتناء المرافق الجاهزة والإقامة ومعدات للتبريد؛ وخدمات الصيانة؛ والتشييد والتعديلات والتجديدات وأعمال الصيانة الرئيسية؛ وقطع الغيار واللوازم؛ والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات؛ وتكاليف الشحن الأخرى والتكاليف ذات الصلة. وبالنظر إلى ما تقدم، ومع مراعاة نمط الإنفاق في الفترة الحالية و/أو الفترة المشمولة بتقرير الأداء، توصي اللجنة الاستشارية بتخفيض قدره ٢٠ في المائة (٢٨٧ ٠٠٠ ٤ دولار) في الزيادة الإجمالية في الموارد المقترحة تحت بند التكاليف التشغيلية.

السفر في مهام رسمية

٣٧ - عند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن نسبة ٣٠,٦ من السفر في مهام رسمية في الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ قد نفذت امتثالاً لسياسة الشراء المسبق للتذاكر. وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة قد أعربت، في عدد من المناسبات، عن قلقها إزاء انخفاض معدل الامتثال للتوجيه الخاص بسياسة الشراء المسبق. وتكرر اللجنة تأكيد ضرورة بذل مزيد من الجهود، لا سيما في المجالات التي يمكن فيها تنظيم السفر بصورة أفضل (انظر أيضاً A/73/779، الفقرة ١٦).

استبدال المركبات

٣٨ - ويشار في وثيقة الميزانية إلى أن البعثة ستقوم بتشغيل وصيانة ٢٠٢٠ مركبة مملوكة للأمم المتحدة، تتألف من ٩٥٠ مركبة ركاب خفيفة و ٤٢٩ من مركبات الأغراض الخاصة و ١٦ سيارة إسعاف و ٤٤ عربة مصفحة و ٥٨١ مركبة من المركبات المتخصصة الأخرى والمقطورات وملحقات المركبات. وعلى النحو المشار إليه أعلاه، تعتزم البعثة استبدال ١٧٦ من أصل ٥٨٥ مركبة من مركبات الركاب الخفيفة ومركبات الأغراض الخاصة التي تخطت فترة عمرها الاقتصادي النافع. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأنه تمشيا مع المبادئ التوجيهية للمقر المتعلقة بالسياسات ومع دليل التكاليف والنسب الموحدة، مع مراعاة عمر المركبات والمسافة التي قطعتها وحالتها العامة، كان من المقرر أن يُستبدل في الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ ما مجموعه ١٦٧ مركبة دخلت حيز الخدمة بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٨. غير أنه بسبب تضارب الأولويات، لم تُستبدل سوى ٦٠ مركبة، وأرجى استبدال ١٠٧ مركبات تخطت متوسط عمرها المتوقع إلى الفترة ٢٠١٩/٢٠٢٠. وتعتزم البعثة استبدال المركبات على مراحل، كالآتي: (أ) استبدال ١٧٦ مركبة مستعملة منذ عشر سنوات إلى ١٤ سنة في الفترة ٢٠١٩/٢٠٢٠؛ و (ب) استبدال ١٦٤ مركبة مستعملة منذ سبع سنوات إلى ١١ سنة في الفترة ٢٠٢٠/٢٠٢١؛ و (ج) استبدال ١٦٣ مركبة مستعملة منذ سبع إلى ثماني سنوات في الفترة ٢٠٢١/٢٠٢٢.

٣٩ - وفيما يتعلق باستبدال جزء من أسطول مركبات الركاب الخفيفة بسيارات ركاب صغيرة ومركبات متعددة الأغراض وبديلة تُقتنى عن طريق عقد إطاري عالمي (انظر A/69/839، الفقرة ١٥٨، و A/70/742، الفقرة ١٦٠)، يشار في وثيقة الميزانية (الفرع خامسا - باء) إلى أن البعثة تتوقع أن تحل ٢٠ مركبة متعددة الأغراض من نوع "كروس أوفر" محل مركبات الركاب الخفيفة في الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩، وأنه نظرا لأحوال الطرق في جنوب السودان، طلبت البعثة أن يقتصر تشغيل هذه المركبات الـ ٢٠ المتعددة الأغراض على المقر في جوبا. ويجري حاليا جمع وتحليل معلومات عن أداء هذه المركبات، بما في ذلك تكاليف الصيانة والوقود، فضلا عن عملياتها في الميدان. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن البعثة استلمت المركبات في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ وأدخلتها حيز الخدمة في شباط/فبراير ٢٠١٩ في بعض أجزاء جوبا، لأنها غير صالحة للاستخدام في الطرقات الوعرة. وفي هذا الصدد، تذكّر اللجنة الاستشارية بأن الجمعية العامة، في قرارها ٢٨٦/٧٠، طلبت إلى الأمين العام أن يواصل استعراض وتحسين تشكيلة أساطيل مركبات البعثات، وأن يحرص على أن تكون المركبات وافية بالغرض، وأن يقدم تحليلا للتكاليف والفوائد يبيّن جملة أمور منها نوع المركبات وجودتها وكفاءتها وتكاليف صيانتها، والأثر البيئي للتعديلات المدخلة عليها، في سياق التقرير الاستعراضى العام المقبل. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن مركبات "كروس أوفر" المقتناة قد لا تكون وافية بالغرض. وتشدد اللجنة على أهمية إجراء تقييم شامل وتحليل للتكاليف والفوائد قبل اقتناء المركبات، وهي على ثقة من أن الأمين العام سيقدم معلومات مستكملة مفصلة عن هذه المسألة في تقريره المقبل.

٤٠ - وتوصي اللجنة الاستشارية، رهنا بتوصياتها الواردة في الفقرات ٢٢ و ٢٤ و ٣٦ أعلاه، بالموافقة على مقترحات الأمين العام بخصوص التكاليف التشغيلية.

خامسا - مسائل أخرى

التوازن بين الجنسين

٤١ - زودت اللجنة الاستشارية بالجدول التالي الذي يبين توزيع أفراد البعثة حسب نوع الجنس (النسبة المئوية). وتلاحظ اللجنة الاستشارية انخفاض مستوى تمثيل المرأة، لا سيما في فئة الموظفين الوطنيين، وتشجع البعثة على تكثيف جهودها الرامية إلى تحقيق التوازن بين الجنسين في صفوف موظفيها المدنيين.

توزيع الموظفين المدنيين حسب نوع الجنس في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨

(بالنسب المئوية)

الذكور	الإناث	
٦٦	٣٤	ف-٥ فما فوق
٧١	٢٩	ف-١ إلى ف-٤
٧٤	٢٦	خدمة ميدانية
٧٢	٢٨	وظائف وطنية من الفئة الفنية
٨٨	١٢	وظائف وطنية من فئة الخدمات العامة
٦٩	٣١	متطوعو الأمم المتحدة (الدوليون)

الإدارة البيئية

٤٢ - ترد معلومات عن المشاريع التي يجري تنفيذها في إطار المبادرة البيئية للبعثة في وثيقة الميزانية (A/73/769، الفقرة ٣٦). وفيما يتعلق بتشديد محطة معززة لتوليد الطاقة الكهربائية في دار الأمم المتحدة والمجمع الموجود في تومبنق، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن الغرض من هذا المشروع هو دمج محطات توليد الطاقة المتعددة الموجودة في دار الأمم المتحدة ومجمع البعثة في تومبنق في محطة واحدة في كل موقع على حدة وتوزيع الطاقة عبر خط توزيع بقدرته فلتية متوسطة وتوتر عال للحد من الفقد في نقل الطاقة الكهربائية. وسيزيد هذا المشروع في كفاءة توليد الطاقة عن طريق الحد من عدد المولدات المستخدمة، وسيتمكن أيضا من اقتناء عدد أقل من المولدات الكهربائية الجديدة في المستقبل.

٤٣ - ويشار في الفرع خامسا - ألف من وثيقة الميزانية إلى أن البعثة تقوم حاليا بنصب محطة للطاقة الشمسية بقدرته ٢,٢ ميغاواط، يُتوقع أن تحد من احتياجات البعثة من الكهرباء المولدة باستخدام وقود الديزل بنسبة ١٠ في المائة. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن المشروع خطط له قسم الهندسة التابع للبعثة استجابة لمبادرة الخضرنة ٢٠٢٠/٢٠٥٠، التي تسعى إلى تحقيق هدف تلبية ٥٠ في المائة من مجموع احتياجات البعثات الميدانية المتعلقة بتوليد الطاقة من مصادر متجددة بحلول عام ٢٠٢٠. ثم وافق على المشروع فريق الإدارة المتكاملة للمشاريع التابع للبعثة، استنادا إلى دراسة الجدوى التي أعدها مركز توحيد المعايير والتصاميم الهندسية في مركز الخدمات العالمي في برينديزي، بإيطاليا.

٤٤ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية المبادرات البيئية للبعثة، وتشجع البعثة على مواصلة جهودها الرامية إلى الحد من أثرها البيئي العام على النحو الذي طلبته الجمعية العامة في قرارها ٢٠٧/٦٩ و ٢٨٦/٧٠. واللجنة على ثقة من أن الأمين العام سيقدم المزيد من المعلومات في تقريره المقبل

عما تحقق في هذا الإطار من مكاسب في الكفاءة وأنماط استهلاك الطاقة ووفورات الطاقة. وتقدم اللجنة مزيداً من الملاحظات والتوصيات بشأن المسائل البيئية وكفاءة الطاقة في تقريرها عن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام.

المشاريع السريعة الأثر

٤٥ - تتضمن الميزانية المقترحة للفترة ٢٠٢٠/٢٠١٩ مخصصات قدرها ١ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار لتمويل ما مجموعه ٣٠ مشروعاً سريع الأثر، بما في ذلك (أ) ١٢ مشروعاً سريع الأثر لتخفيف الشواغل المتعلقة بالحماية في مواقع حماية المدنيين التابعة للبعثة وما حولها، من أجل تعزيز التعايش السلمي بين مجتمعات النازحين والمجتمعات المضيفة ولدعم العمليات التي تضطلع بها مؤسسات سيادة القانون في جنوب السودان؛ و (ب) ١٨ مشروعاً لتحسين الهياكل الأساسية للخدمات الأساسية في مناطق العودة، لتلبية احتياجات العودة الآمنة الطوعية للأشخاص النازحين داخلياً والفئات الضعيفة من السكان وإعادة إدماجهم في نهاية المطاف وبناء القدرة على الصمود لدى المجتمع المحلي لتجنب المزيد من النزوح (A/73/769، الفقرة ١٠٤). وعند الاستفسار، زودت اللجنة الاستشارية بمزيد من التفاصيل المتعلقة بكل مشروع من المشاريع، بما في ذلك عنوان المشروع، وفتحة موظفي الأمم المتحدة المسؤولين عن المشروع، والشركاء المنفذون والإنفاق على المشروع، وعدد المستفيدين، وحالة المشروع، ووصف موجز للمشروع وما حققه من نتائج. وزودت اللجنة أيضاً بنسخة من تقييم نهاية الدورة للبعثة عن الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨، استناداً إلى تقييم سنوي داخلي، وهي وثيقة تتضمن معلومات عن إدارة البرنامج وتقييم للأثر والدروس المستفادة ومجموعة من التوصيات. وترحب اللجنة الاستشارية بإجراء تقييم داخلي للمشاريع السريعة الأثر، وتلاحظ أيضاً جودة وثيقة تقييم نهاية الدورة. وتشدد اللجنة كذلك على أهمية توثيق وتبادل المعارف والخبرات المكتسبة أثناء تنفيذ المشاريع، وتشجع البعثة على مواصلة تنفيذ هذه الممارسات الفضلى ومراجعة الدروس المستفادة في إدارة برنامجها للمشاريع السريعة الأثر.

الأنشطة البرنامجية

٤٦ - يُقترح رصد مخصصات تبلغ ٢ ٥٨٤ ٩٧٠ دولاراً لدعم الأنشطة البرنامجية الأخرى في الفترة ٢٠٢٠/٢٠١٩. وترد معلومات عن الأنشطة البرنامجية الأخرى المقترحة في الفقرتين ١٠١ و ١٠٢ من الميزانية المقترحة.

٤٧ - وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأنه في أعقاب النهج المعتمد في الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ المتمثل في إدراج جميع التكاليف التشغيلية الفنية ذات الصلة في إطار الأنشطة البرنامجية الأخرى، أصدرت البعثة تقريراً مالياً عاماً عن الأنشطة البرنامجية في سياق تقرير الأداء عن الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨، وقدمت معلومات عن النتائج التقنية للأنشطة في الفرع المخصص للميزنة القائمة على النتائج من تقرير الأداء. وبالإضافة إلى ذلك، تُعدّ تقارير مالية وتقنية منفردة لكل مشروع من المشاريع التي ينفذها الشركاء في التنفيذ. وأبلغت اللجنة الاستشارية كذلك بأن البعثة، تمشياً مع المبادئ التوجيهية للمقر^(٣) في هذا الشأن، بصدد إعداد إرشادات خاصة بالبعثة بشأن الأنشطة البرنامجية من أجل تحسين

(٣) مبادئ توجيهية بشأن الأنشطة البرنامجية التي صدر بها تكليف والتي تمّول من ميزانيات حفظ السلام المقررة (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧).

تخطيط الأنشطة البرنامجية الأخرى وإدارتها والإبلاغ عنها. واللجنة الاستشارية على ثقة من أن التقرير المقبل بشأن البعثة سيتضمن معلومات مستكملة عن التقدم المحرز في هذا الصدد.

سادسا - خلاصة

٤٨ - ترد الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها فيما يتعلق بتمويل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ في الفرع السادس من تقرير الأداء (A/73/652). وتوصي اللجنة الاستشارية الجمعية العامة بما يلي:

(أ) رصد مبلغ إضافي قدره ٣٩ ٣٢١ ٧٠٠ دولار للحساب الخاص لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨، أذنت به الجمعية العامة بموجب أحكام قرارها ٣٠٠/٧٢، والذي استخدم من دون أن يقسم إلى أنصبة مقررة فيما يتعلق بالفترة المالية المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨؛

(ب) تطبيق الإيرادات الأخرى فيما يتعلق بالفترة المالية المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ بمبلغ إجماليه ٣٦٧ ٧٠٠ دولار، المتأتي من إيرادات الاستثمارات (٢ ٢٠٣ ٤٠٠ دولار)، وإيرادات أخرى/متنوعة (١٥٠ ٧٠٠ دولار) وإلغاء التزامات الفترة السابقة (١٢ ٠١٣ ٦٠٠ دولار)، مقابل النقص في الأنصبة المقررة للفترة نفسها، مع الأخذ في الحسبان مبلغ ١ ٠٧١ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار الذي سبق تقسيمه كأنصبة مقررة على الدول الأعضاء بموجب أحكام قرارها ٣٠٨/٧١؛

(ج) تقسيم المبلغ الإضافي البالغ ٢٤ ٩٥٤ ٠٠٠ دولار، الذي يمثل الفرق بين الزيادة في الاعتمادات (٣٩ ٣٢١ ٧٠٠ دولار) والإيرادات الأخرى (١٤ ٣٦٧ ٧٠٠ دولار)، كأنصبة مقررة للفترة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨.

٤٩ - وترد الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها فيما يتعلق بتمويل البعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٠ في الفرع الرابع من الميزانية المقترحة (A/73/769). وتوصي اللجنة الاستشارية، مع مراعاة ملاحظاتها وتوصياتها الواردة أعلاه، بتخفيض الموارد المقترحة بمبلغ ٢٨٧ ٠٠٠ دولار من ٤ ٣٣٤ ٣٣٤ ١ ١٩٧ دولار إلى ٣٠٠ ٤٧ ١٩٣ ١ دولار. وبناء على ذلك، توصي اللجنة الجمعية العامة بأن تعتمد مبلغ ٣٠٠ ٤٧ ١٩٣ ١ دولار للإنفاق على البعثة خلال فترة الاثني عشر شهرا من ١ تموز/يوليه ٢٠١٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٠.

الوثائق

- تقرير الأمين العام عن أداء ميزانية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ (A/73/652)
- تقرير الأمين العام عن ميزانية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٠ (A/73/769)
- تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام لفترة الاثني عشر شهرا الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ (A/73/5 (Vol. II)، الفصل الثاني)
- تقرير اللجنة الاستشارية عن تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن حسابات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وتقرير الأمين العام عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة المالية المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ (A/72/850)
- تقرير الأمين العام عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة المالية المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ (A/73/750)
- تقرير الأمين العام عن الاستعراض العام لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام: أداء الميزانية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ وميزانية الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٠ (A/73/776)
- تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن أداء ميزانية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ وميزانيتها المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩ (A/72/789/Add.15)
- تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن ترتيبات تمويل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ (A/72/854)
- قرار الجمعية العامة ٣٠٨/٧١ و ٣٠٠/٧٢ بشأن تمويل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان
- قرارات مجلس الأمن ٢٤٥٩ (٢٠١٩) و ٢٤٠٦ (٢٠١٨) و ١٩٩٦ (٢٠١١)